

الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية

د. اسامة عبد المنعم السيد علي

جامعه الزرقاء الخاصه

د. عمراقبال المشهداني

جامعة جرش

الملخص

تمتاز بيئة الاعمال بالتطور المستمر في مختلف العمليات المالية الأمر الذي أضفى عليها مستويات مرتفعة من التحدي والتعقيد، وان الانهيارات المالية المفاجئة وعدم التزام بمعايير الأخلاق وقواعد السلوك المهني كان لها اثراً مباشراً في اضعاف الثقة بالمحاسبة والمحاسبين خاصة وان البعض اهتم مهنة المحاسبة بانها من اسباب نشوء الازمات، لذا يهدف البحث الى معرفة اسباب الازمات المالية واثرها على مهنة المحاسبة، وتتمثل مشكلة البحث هل كان هناك ضعف في معايير المحاسبة والتدقيق والقوانين الخاصة بالمهنة ادت الى نشوء وظهور الازمة المالية العالمية، ام هناك ضعف في أخلاقية القائمين بتطبيق تلك المعايير مما ادى الى عدم الموثوقية بتلك البيانات من قبل الجهات المستفيدة سواء ان كانت داخلية ام خارجية ونشوء الازمات الماليه في مختلف بقاع العالم.ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث ان حدوث الازمة المالية العالمية لم يكن بسبب ضعف في معايير المحاسبة والتدقيق او القوانين الخاصة بها، ولكن حدثت بسبب ضعف أخلاقيات وتمادي مدراء الشركات التنفيذيين في استغلال تلك المعايير في تحقيق مصالح شخصية مرتبطة بشركاتهم و ضعف أخلاقيات مدققي الحسابات وعدم ممارستهم لموضوع الشك المهني عند تدقيق الحسابات الخاصة بالشركة موضوع التدقيق .

Abstract

Advantage of the business environment continued development in various financial transactions which gave it high levels of challenge and complexity, and financial collapses sudden lack of commitment to standards of ethics and rules of professional conduct had a direct impact on the weakening confidence in accounting and accountants in particular, and some interested in the accounting profession as one of the causes of the crisis , so research aims to find out the causes of financial crises and its impact on the accounting profession, The research problem was there weakness in the accounting and auditing standards and laws of the profession led to the emergence and the emergence of the global financial crisis, or is there a weakness in the moral in applying those standards, leading to the reliability of such data by the beneficiaries, whether that was internal or external and the emergence of financial crises in various parts of the world. One of the main findings of the research are that a global financial crisis was not due to weakness in the accounting and auditing

الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية

standards or their own laws, however, occurred because of poor Ethics and the persistence of business managers, executives in the exploitation of those standards to achieve personal interests linked to their companies and the weakness of the ethics of auditors and non-exercise of professional skepticism when the subject of the audit of the company the subject of scrutiny.

المقدمة

أن الأزمات المالية المتكررة هي من طبيعة النظام الرأسمالي. فالأزمة كما الحال بالنسبة للنمو هما وجهان لمنظومة واحدة للرأسمالية. وبالتالي سيكون من الخطأ الاعتقاد أن الأزمة العالمية الحالية تؤسس [وحدھا] لمرحلة نهاية الرأسمالية. فالرأسمالية على مبدأ – منه تتفرع بقية مبادئ وقوانين الاقتصاد الرأسمالية – أن الإنسان هو المالك الحقيقي للمال .. وبالتالي له كامل الحق في أن يتصرف بماله كسباً وإنفاقاً كيفما يشاء .. وفي الطرق التي يشاء .. ومن دون أن يُسأل عما يفعل من أي جهة كانت ،ومن الوسائل التي تبيحها الرأسمالية – من أجل التوصل إلى الغنى الفاحش والسريع –: الربا .. والبيعاء والاتجار به .. والخمور والمتاجرة بها .. والتأمين وأنظمتها الذي مؤداه أن يملك الإنسان ما لا يملك وما لا يحق له أن يملكه .. والغش .. والاحتكار .. والكذب .. والاحتيال المقنن .. وغيرها من الوسائل المشبوهة غير الأخلاقية التي تُحدث رفاهية سريعة للفرد أو الدولة لكنها مع الزمن تورث كوارث اقتصادية وأخلاقية واجتماعية ونفسية مدمرة على المجتمع والإنسان سواء . بدأت الأزمة المالية الاخيرة في سبتمبر 2008 والتي تعتبر الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية و الدول النامية التي تربط اقتصادياتها بالاقتصاد الأمريكي بشكل مباشر "الاقتصاد الرأسمالي" عند التأمل والتحري والتدقيق نجد أن الأزمة الاقتصادية الحادة التي نشهدها اليوم والتي تُتذر بانهيار النظام الرأسمالي ككل، وكما بينا سابقا ان سببها الرئيسي: الربا والكذب والغش والاحتيال، المحمي بالقانون الرأسمالي مع التحرير المالي الناتج عن العولمة المالية التي ترتب عليها اندماج واسع بين أسواق المال الدولية نتج عنه عدم استقرار اقتصادي ومالي لما خلفه من طبقة طفيلية مكونة من تجار الأسهم والسندات والمضاربين بها وبالعملات المختلفة المتقلبة القيمة، متخططين راسمي السياسة الاقتصادية العامة في الدول المتقدمة والنامية على السواء. كما أن تشابك

الأسواق المالية وأسواق العملات، في ظل التحرير المالي، وخروج الأسواق، عن وظيفتها الأساسية في تعبئة الادخارات وتوفير الأموال لغرض الاستثمار قد جعلها تعصف بالاقتصاديات الوطنية، بحيث أفقدتها عناصر الاستقرار والنمو اللازمين، مما أفقد بدوره السياسة النقدية المحلية استقلاليتها وفعاليتها، فأصبحت مجرد تابع للتغيرات النقدية الدولية. كما جرى تحجيم السياسة المالية كأداة لإدارة الاقتصاد الوطني والتنمية وإعادة توزيع الدخل : وهكذا أدت العولمة إلى "التخلي عن الأدوات المباشرة التي كانت تجعل السياسة المالية هي الأداة الرئيسية التي تخضع لها السياسة النقدية" (السيد علي، 2009، ص15) . ان مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية لم تكن بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Value Fair في إحداث الأزمة لذلك يحاول هذا البحث بيان الاسباب الحقيقية للازمة المالية العالمية، هل هي ناتجة عن الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالاخص الشركات الامريكية للتلاعب في الارباح وتضخيم الاصول والتي ادت الى نشوء هذه الازمة، ام كانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل الادارات بشكل سيء، فضلا عن بيان ان الممارسات الاخلاقية التي اتبعت في عملية الاقراض التي حدثت في الولايات المتحدة الامريكية والتي اقتصر دور المحاسبة في حينها على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك دون الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيقية بشكل سليم مما ادى الى فقدان المصدقية والشفافية في قوائم البيانات المالية الخاصة بتلك البنوك مما يعتبر سببا اخر مهم في نشوء تلك الازمات .

مشكلة البحث :

أثير جدل كبير حول اسباب ومنشأ الازمة المالية العالمية، وكثر اللغط حول المسؤولية اتجاهها. لذلك فان مشكلة البحث تثير التساؤلات التالية :

التساؤل الاول: هل كان هناك ضعف في معايير المحاسبة والتدقيق والقوانين الخاصة بالمهنة ادت الى نشوء وظهور الازمة المالية العالمية .

التساؤل الثاني: هل كان هناك ضعف في اخلاقية القائمين بتطبيق تلك المعايير مما ادى الى ظهور ونشوء الازمة المالية العالمية .

فرضيات البحث :

يستند البحث الى فرضيات مفادها :

الفرضية الاولى: يوجد هناك ضعف في معايير المحاسبة والتدقيق مما ادى الى ظهور ونشوء الازمة المالية العالمية .

الفرضية الثانية: يوجد هناك ضعف في أخلاقيات القائمين على تطبيق تلك المعايير مما أدى إلى ظهور ونشوء الأزمة المالية العالمية.

الدراسات السابقة :

(دراسة الخطيب و رزيق، 2009، اشكالية العلاقة بين الاخلاق والاقتصاد في ظل الازمة المالية العالمية) : هدفت هذه الدراسة بشكل اساسي الى اثبات ما اذا كانت الاسباب الاخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية قد ساعدت في افراز الازمة المالية العالمية ام لا. واطهرت الدراسة ان الاسباب الاخلاقية السيئة في المعاملات الاقتصادية ساهمت ولو بشكل ضمني في افراز الازمة المالية العالمية . وقدمت الدراسة بعض التوصيات لادخال الاخلاق في المعاملات الاقتصادية للشركات والمؤسسات .

(دراسة العمري، 2009، المعضلات الاخلاقية واثرها في تراجع اهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية) : هدفت هذه الدراسة الى توضيح المعضلات الاخلاقية واثرها في تراجع اهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية. وقد توصلت الدراسة الى ابراز النتائج التالية: ان بعض الشركات متعددة الجنسية قامت بممارسات لا اخلاقية عديدة في عملها وبيئتها الكلية وذلك بمخالفة القوانين تارة او التحايل عليها تارة اخرى وانتهاك حقوق الانسان وتلويث البيئة. كما ساهمت عمليات انتشار الفساد والفشل الاخلاقي في تاجيح الازمة المالية العالمية. في حين دعمت بعض الحكومات الممارسات الغير اخلاقية للشركات متمثلة ذلك في التجسس والفساد المالي. وقد اوصت الدراسة الشركات بتبني البيات الحاكمة المؤسسية والمواطنة التنظيمية.

(دراسة Tella, 2008, Ethics in globalization) هدفت الدراسة الى توضيح حالات الفشل الاخلاقي التي لعبت دورا بارزا في الازمة المالية العالمية وقد توصلت الدراسة الى ذكر بعض الحالات التي عبرت عن الطمع والجشع لدى بعض المديرين التنفيذيين والطمع لدى حملة الاسهم في التمثل في الحرص على الكسب السريع . وبيان اشكال الفساد الذي

ظهر من تضارب المصالح والادوات المالية المعقدة على فهم وسلوك عدد من رجال الاعمال الذين اخفقوا في ممارسة العقل والاستقلالية في القرار مما جعل بوصلاتهم تتحرف حول مصالحهم الشخصية لاتخاذ قرارات لا اخلاقية تسببت في انهيار الشركات التي كانوا يعملون بها ومنها شركة انيرون وشركة وورد كوم .

(دراسة نور وآخرون، 2009 ، العلاقات المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والازمة المالية العالمية) : هدفت هذه الدراسة الى الاطلاع الى حيثيات الازمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بانها السبب الرئيسي وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الامريكية بهذا الخصوص. وتوصلت هذه الدراسة لعدد من النتائج كان من اهمها ان هذه الازمة تتفرد من حيث الكم والنوعية وانها اثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وايضا ان السبب الحقيقي وراء هذه الازمة يتمثل في كل من الازمة الاخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الامريكية)، فضلا على انه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بهذه الازمة . واوصت الدراسة على ضرورة الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، واطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الاسواق الغير نشطة واعتمادا بشكل رسمي وملزم .

(دراسة سلوم ونوري، 2009 ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية) : هدفت هذه الدراسة الى بيان بداية نشوء الازمة المالية وما هي اسباب نشوؤها وتداعياتها على الاقتصاد العالمية ومناقشة الدور الذي لعبته المعايير المحاسبية في نشوء هذه الازمة. وبينت هذه الدراسة مدى اهمية الحاجة لوجود معايير محاسبة دولية موحدة قابلة للتطبيق في كل دول العالم لغرض الحصول على تقارير مالية متسقة تساعد المستثمرين في كافة دول العالم على اتخاذ قرارات صائبة في الوقت المحدد ورغم وجود الازمات المالية مثل الازمة المالية العالمية الحالية. واوصت الدراسة على ضرورة الاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع ايجاد صيغة عالمية لها على ان لا تعتمد على معايير المحاسبة الامريكية، مع الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة بشكل مكثف اكثر

من السابق وبغض النظر عن اي ازمت وخصوصا وان لها دور لا يستهان به في اضاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المتسثمر الثقة بالقوائم المالية.

منهجية البحث :

لقد تم الحصول على البيانات اللازمة لهذا البحث بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من أجل بناء الإطار النظري للبحث وتحقيق أهدافها، مع تحليل وافي لهذه المقالات والدراسات في ما يخص موضوع هذا البحث .

مفهوم الأزمة وإدارة الأزمات :

توجد العديد من التعريفات للأزمات، مختلفة الأبعاد نظرا لكون هذا المفهوم يمس جميع جوانب ومجالات الحياة الفردية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمحلية والدولية. فعلى مستوى الفرد تعرف الأزمة على أنها: " مشكلة شخصية يكون تأثيرها على حالته النفسية أو وضعه المالي أو حالته الصحية أو عمله الوظيفي"

أما من النواحي العملية، فيعرف القاموس الانجليزي وبستر " Webster dictionary ، الأزمة بأنها " فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغيير حاسم".

ويعرفها القاموس الأمريكي "Long new universal dictionary" بأنها: "هجوم مؤلم مفاجئ وغير متوقع يتميز بالخطر خاصة في الشؤون السياسية والاقتصادية" (المليكي، 2007، ص1). لذلك من خلال ماسبق يتضح انه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، لذلك نستطيع القول أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.

أنواع الازمات المالية

هناك عيده انواع من الازمات ونستطيع هنا اعطاء ملخص عن كل نوع من هذه الانواع على النحو التالي :

الازمات المصرفية: تظهر الازمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة فى طلب سحب الودائع. فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالى يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت الى بنوك أخرى، فتسمى فى تلك الحالة أزمة مصرفية "Systematic Banking Crisis". وعندما يحدث العكس، أى تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة فى الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان او Credit Crunch. وقد حدث فى التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث فى بريطانيا لبنك "Overend & Gurney" وما حدث فى الولايات المتحدة عندما انهار "بنك الولايات المتحدة Bank of United States" فى عام 1931 وبنك "Bear Stearns".

1. أزمات العملة وأسعار الصرف: تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis. وتحدث تلك الازمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهايار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث فى تايلاند وكان السبب المباشر فى اندلاع الأزمة المالية فى شرق آسيا عام 1997. وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو خفض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو قراراً تطوعياً من السلطة النقدية، الا أنه فى أغلب الحالات يكون قراراً ضرورياً تتخذه فى حال وجود قصور فى تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد فى التدفقات الخارجة. بعض تلك الازمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً فى تباطؤ النمو الاقتصادى وحدوث الانكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

2. أزمت أسواق المال "حالة الفقاعات": تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهًا قويًا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى.

3. خصائص الأزمات :

تتسم الأزمات بالخصائص الآتية ((المصدر))

- 1- المفاجأة: فانهيار أحد الجسور في الحج (مثلا) أو اندلاع النار في بعض المركبات ، أو العنف الطلابي في جامعة يحدث مفاجأة ، وبعبارة أخرى أنه لا يمكن التنبؤ بالأزمة.
- 2- نقص المعلومات : حيث لا يُعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ؟ ولا يُعرف حجم الأزمة ، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف ؟ بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة.
- 3- تصاعد الأحداث : إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة ، وعلى صاحب القرار أيضا ، فالجسر لا يسقط إلا والناس عليه .
- 4- فقدان السيطرة : إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية لأعمال الحج.
- 5- حالة الذعر : حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
- 6- غياب الحل الجذري السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد بتدمير سمعة المؤسسة أو الشركة في غمضة عين، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً.

مراحل الأزمات:

إن التحليل المتفحص للأزمات يدل على أنها تمر غالباً بالمراحل الآتية: (العمرى، 2008، ص22)

مرحلة الإنذار: تظهر فيها نذر أو دلائل قرب وقوع الأزمة وهذه المرحلة مصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل سوى 5% من حجم الانتباه المخصص لأي أزمة.

مرحلة الحدوث: وتقع فيها الأزمة وتصاحبها دهشة ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم المراحل التي تبقى في الذاكرة وتصل نسبة الاهتمام بها إلى 70% من الانتباه الموجه للأزمة.

مرحلة الندم: وتتم فيها دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها. وتمثل نسبة 15% من الانتباه الموجه للأزمة.

مرحلة الاجراءات الوقائية: وفيها تتخذ بعض الاجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وهي تمثل ما نسبته 10% من الانتباه الموجه للأزمة.

من التحليل السابق نجد أن 95% من الانتباه يتركز خلال الأزمة وبعد حدوثها، وهذا يعني أن الجميع يهتمون مرحلة الانذار فهم يركزون على ردود الفعل والاستجابة للأزمة وهذا يناقض منطق الإدارة. إذ أن إدارة الأزمات يجب أن تبدأ من أول مراحلها، ولأن ما يحدث فعلاً هو الانتباه إلى ما نسبته 95% وإهمال 5% فإن هذا دليل على الاستجابة للأزمات وليس إدارتها إذ أن إدارتها تتطلب من المديرين الاهتمام بكل مراحلها وما تشكله من نسبة 100%.

إن الهدف الحقيقي لإدارة الأزمات هو الاستعداد لها وتحجيم آثارها وليس منعها أو مقاومتها وهذا يبدأ من المرحلة الأولى للأزمة.

أسباب الأزمة المالية

يمكن اجمالاً بيان أهم أسباب الأزمات المالية بما يلي (التويني، 2004، ص4-8):

1. عدم استقرار الاقتصاد المالي:

أ- أن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية الواجب الأخذ بها هو التقلبات في شروط التبادل التجاري. فعندما تتخفف شروط التجارة يواجه عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد صعوبة الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون. وتشير

البيانات الصادرة عن البنك الدولي الى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية , شهدت انخفاضا ملموسا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة . وشكل انخفاض شروط التجارة سببا مهما وفاعلا للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والأيكوادور ، حيث الاعتماد الكبير كان في هذه البلدان على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه .

ب- تعتبر التقلبات في اسعار الفائدة العالمية احد المصادر الخارجية المسببة للازمات المالية في الدول النامية، فوجود تغيرات كبيرة في اسعار الفائدة عالميا لا يؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل يؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول النامية ودرجة جاذبيتها.

ج- تعتبر تقلبات اسعار الصرف المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت عامل مباشر وغير مباشر لحدوث العديد من الازمات المالية

2. اضطرابات القطاع المالي : شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الازمات المالية . والذي يمكن اجمالا بيان اهم الاسباب المؤدية لهذه الاضطرابات على مستوى القطاع المالي .

3. عدم تلاؤم موجودات ومطلوبات المصارف :

أ. التوسع في منح القروض والذي يؤدي الى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين موجودات ومطلوبات المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة النقدية لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يدفع المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج . وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك الى عدم التلاؤم أيضا بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق .

ب. تحرر مالي غير وقائي : ان التحرير المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للأسواق المالية بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي الى حدوث الازمات المالية المختلفة .

فعلى سبيل المثال عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة . وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية . ويكون ذلك مترافق أيضا مع التوسع في منح الائتمان والذي يساعد بدوره الى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية خصوصا في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية . ومن ناحية أخرى، فإن التحرر المالي يؤدي الى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية .

ج. تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان :

من المظاهر الاخرى المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان هناك الدور الكبير لتدخل الدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية . وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بدور توزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في اطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية .

د. ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي :

ويعد هذا عاملا رئيسيا حيث تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح والشفافية عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية . كما تعني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم وجود الالتزام بالقانون الخاص المتعلقة بالأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف . وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفاعلة سببا مباشرا في حدوث الأزمة . حيث يؤدي نقص الرقابة الى التقييم الغير دقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية .

3. تشوه نظام الحوافز :

دللت التجارب العالمية أيضا على أن الادارات العليا في المصارف وقلة خبرتها , كان من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الادارية لم تتجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن الفريق الاداري ذاته بقي في نفس موقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي جوهري في الادارة وطريقة تقييمها وادارتها لمخاطر الائتمان. ودلت التجارب ايضا على أن الادارات العليا للمصارف في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والاجراءات المحاسبية من ناحية أخرى. وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.

4. سياسات سعر الصرف:

ان الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر تعرضا للصدمات الخارجية . ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة على سبيل المثال حالة المكسيك والأرجنتين. وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم بعد ذلك نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما أدى ذلك الى زيادة الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على مستوى القطاع المصرفي .

النظريات المفسره لظهور الأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدوثها وتأثيرها ومداهما الزمني. فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب إنهيار حاد في أسواق الاسهم خاصة بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول - كما سبق الإشارة-؛ أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

(شحاته، 2008، ص 3-4) وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقاً لنظرية "مينسكي" *Minsky's Theory* فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه *Financial Fragility* وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. و تدور نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمرحلة المعروفة للدورة الاقتصادية، فيعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات ذكر. وتنقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخم أموال في الإقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الإقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات *game theory* تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" *Coordination Games*. إذ تؤكد أدوات التحليل الإقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو اللعبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،....). فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخرين أن يتخذوه. بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل

مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة. وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمت العملة مثل نموذج "بول كروجمان Paul Krugman" - ذلك السلوك. على سبيل المثال أن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع لمجرد وجود عوامل قد تسبب أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبدأ السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعلياً

اخطاء البنك المركزي الامريكي التي ساعدت على ظهور الازمة الماليه العالميه

رغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية ، لكن ما يعرف بإسم بنوك الإستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي. ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من "ستين ضعفاً" من حجم رؤوس أموالها ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك ليمان برانرز كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية ، وقد ارتكب البنك المركزي الامريكي ثلاثة اخطاء كبيرة ساهمت في تقاوم الازمة

الخطأ الاول : انه شجع بما حقق من معدلات فائدة متدنية، الشطط الذي ساد في سوق العقارات وفي سوق الائتمان وفي البورصات التي يجري فيها تداول اسهم الشركات فهو اغرى المصارف بان تمنح القروض باكثر مما هو ضروري . فغرينسبان خلق بسياسته القائمة على التوسع في السيولة زهيدة التكلفة فقاعة عظيمة في النشاطات التي يمارسها المضاربون . من ناحية اخرى تركت خطاباته وتصريحاته لدى المواطنين الاعتقاد ان الافق المنظور لا يوحى بوجود خطر ابدأ وفق تقييم وليم فلينكستين هذا الرجل الذي كان رئيساً لاحد صناديق المخاطر والذي حاسب في كتاب له بنك الاحتياطي الفدرالي حساباً عسيراً متهما اياه بانه ظل يتجاهل الحقائق زمناً طويلاً ، وكما فعلت صحيفة نيويورك تايمز يطلق فلينكستين ايضاً على غرينسبان لقب "سيد الفقاعات" ويجري الهجوم على غرينسبان في شبكة الانترنت ايضاً فمن بين الصفحات المخصصة للحديث عن الرئيس السابق للمصرف المركزي ثمة صفحة يتحدث عنوانها عن "الفوضى التي خلقها غرينسبان

" . (شيفر، 2010 ، 191 ، 195)

الخطأ الثاني: فهو يكمن في اعتقاده ان اسواق المال قادرة على تدبير امرها بنجاح وانها بالتالي ليست بحاجة الى ضوابط صارمة. لا بل ذهب الى ما هو ابعد من هذا فقد اعتقد ان فرض الضوابط على الاسواق ينطوي على اضرار فادحة. فوفق وجهة نظرة فان فرض الضوابط على اسواق المال يحد من النشاطات الاقتصادية ويعيق نموها. الامر الافضل وفق وجهة نظر غرينسبان هو ان يترك المرء وول ستريت تراقب نفسها بنفسها. ويشير منتقدوه الى ان وجهة نظره هذه غاية في السذاجة، فوفق ما قاله الاقتصادي الامريكي باول كروغمان فان غرينسبان "تجاهل كل التحذيرات التي ابانت عن المصير الذي يؤول اليه النظام المالي المحرر من الضوابط". ومهما كانت الحال فالامر البين هو ان الضوابط الهينة قد سهلت على المضاربين مواصلة صفقاتهم بحرية تامة. كما اصر غرينسبان على عدم فرض الضوابط على سوق المشتقات ايضا هذه السوق التي لم يكن لها اي وجود قبل ثلاثين عاما والتي ازدهرت الان فيبلغ حجم صفقاتها 592 تريليون دولار امريكي، ووقف غرينسبان في وجه اولئك النواب في واشنطن الذين ارادوا فرض الضوابط على هذه السوق ونجح في مساعاه هذا، وذلك لان الاكثريه وقفت الى جانبه وايدته تاييدا تاما .

وجسد هذا الموقف خطأ فادحا كما تبين فيما بعد : فالتعامل بالسندات المضمونه بالقروض كان في مقدمة الاسباب التي ادت الى الازمة الراهنة . من هنا لا عجب ان يؤكد ستيفن روش كبير الاقتصاديين لدى مصرف الاستثمار الامريكي مورغان ستانلي، ان " غرينسبان قد ترك بصماته في كل مكان، في اضخم ازمة مالية منذ الكساد الكبير".

والخطأ الثالث: انه قد دعم، بعد بضعة اشهر من انتخاب جورج بوش " الابن " مساعي الجمهوريين الرامية الى خفض الضرائب. فالرئيس الجديد خفض العبء الضريبي عن كاهل الاغنياء بنحو لم يسبق له مثيل في التاريخ الامريكي. وانطوى تبرير غرينسبان على امر غريب فعلا : فقد قال ان من سيئات الامور ان تحقق الحكومة باستمرار فوائض كبيرة على غرار الفوائض التي تحققت في اخر عام من اعوام ادارة بيل كلينتون فلو نجحت الحكومة نجاحا تاما في تلافي حدوث عجز في ميزانيتها (وهو امر كان المراقبون متاكدين من امكانية الوفاء به)، فان المصرف المركزي لن يكون في المدى الطويل قادرا على تنفيذ سياسة نقدية فعالة، وفق منطق غرينسبان فالحكومة التي لا تقترض لا تصدر سندات دين . فسندات الدين هذه تشكل ضمانات تقدمها المصارف الى بنك الاحتياطي الفدرالي

حينما تريد الاقتراض منه بيد أن سبيرلينغ، الرجل الذي عمل كبيرا للمستشارين الاقتصاديين في ادارة بيل كلينتون، يرى ان هذا التبرير ينطوي على مغالطة مكشوفة فهو يشبهه " بمنطق رجل صار يؤكد انه على وشك ان يكون جلدا وعظما، لا لشئ الا لانة طبق نظاما غذائيا معينا فنجح في خفض وزنه من 180 الى 175 كيلوغراما " .بيد ان بوش يأخذ بوجهة نظر غرينسبان. فخلال عامين لا غير، يحول بوش الفائض في الميزانية الحكومية الى عجز عظيم الحجم - الى عجز كان بمنزلة نقطة البداية لعصر تراكم فيه الدين العام بنحو متسارع ومتواصل.

من هنا، لا عجب من ان يرفض غرينسبان هذا النقد. اذ ينفي نفيًا باتا بانه ارتكب خطأ. فهو بذل، وفق تأكيداته كل ما في وسعه للحيلولة دون نشأة هذه الفقاعة او تلك، ويتشهد غرينسبان في هذا السياق برفع المصرف المركزي في العام 2004 معدلات الفائدة، فهذا الاجراء كان يهدف الى الحيلولة دون مواصلة الافراط في المضاربة. ويأسف غرينسبان من ان المصرف المركزي لم يحقق النجاح المنشود، وهذا امر ليس بالعجيب وفق وجهة نظره " فحتى المصرف المركزي العظيم لا يمتلك القوة الضرورية للتحكم في القوى العالمية. لا احد لديه القدرة على الوقوف في وجه هذه القوى، حتى المصرف المركزي الاوروبي. الكل مغلوبين على امرهم. وذلك لان الاسواق ما عادت تابه كثيرا بقرارات المصرف المركزي. ان السلطات المكلفة في القرن العشرين، بمراقبة اسواق المال العالمية او توجيه هذه الاسواق ما عادت قادرة على النهوض بالوظائف المكلفة بها، وذلك لان هذه الاسواق قد بلغت من القوة والانتساع والسرعة مستويات لا تنفع معها كل الاجراءات والتدابير التي يمكننا اتخاذها " . وليس ثمة شك في ان عبارات غرينسبان هذه اعلان يشهد على افلاس هذا الرجل الذي كان يعتبر اقوى رؤساء المصارف المركزية في العالم قاطبة . واذا كان الامر على هذا النحو بالنسبة الى غرينسبان، فليس ثمة شك في ان الاسواق المالية قد بلغت من القوة والانتساع والسرعة مستويات لا قدرة للملايين من المواطنين الامريكيين؟، على الاحاطة بها، أي اولئك المواطنين الذين حفزتهم سياسة غرينسبان، القائمة على السيولة النقدية زهيدة التكلفة، الى الحلم بالسكنى في دار تعود ملكيتها اليهم،

فهؤلاء المواطنين ما كانوا قادرين على ادراك حقيقة ما هم يفعلون - وما هبة اولئك الافراد الذين سيحققون اقصى الارباح من القروض التي سيحصلون عليها منهم .

الازمه الماليه من الناحيه المحاسبية

- الازمه الماليه ومعايير المحاسبية

مع ظهور بوادر الأزمة المالية الأخيرة تعرضت مهنة المحاسبة والتدقيق لانتقاد شديد باعتبارها سببا من الأسباب الرئيسية في حدوث الأزمة وخاصة ما يتعلق بمعايير القيمة العادلة. لقد كانت الأزمة كجهاز تنبيه وإنذار أعطى صانعي القرارات و التعليمات وواضعي المعايير المحاسبية نوع من التذكير بضرورة الانتباه الجاد والحذر من الوقوع في إخطار جديدة من هذا النوع.

أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعي تماماً الاهتمام الذي يوليه بعض القادة السياسيين في العالم لموضوع المعايير المحاسبية والذي كان جلياً من خلال تصريحات عدد من القادة وخصوصاً في الالونة الاخيرة وأفتناعهم بأن وضع مثل هذه المعايير سيكون له الاثر البالغ في الحد من الاختناقات الحاصلة في العمليات المالية ، وأمكانية كشف مكامن الضعف والعجز في الممارسات اليومية لادارة الاعمال .من جانب أخر أن مسؤولية مجلس معايير المحاسبة الدولية والتزامها في الاستجابة وبطريقة عاجلة ومسؤولة لمتطلبات المرحلة الراهنة لمواجهة هذه التغيرات الحاصلة في العالم ،قد كانت واضحة وبشكل جلي من خلال التعديلات والقرارات الجديدة التي اصدرها المجلس، لتتماشى مع الاوضاع الراهنة. وعليه يمكن القول وبشكل مختصر بأن الازمة المالية قد أبرزت ثلاثة دروس رئيسية لمقرري وواضعي المعايير المحاسبية: (بيداويد، 2009، ص 6-8)

1. ان الطبيعة المتكاملة لاسواق رأس المال ، الى جانب حركة رأس المال في حد ذاته يسלט الضوء على الحاجة الملحة الى وجود مجموعة معايير محاسبية مقبولة.
2. لقد أخفقت المؤسسات المالية والمستثمرين وواضعي النظم في فهم كاف للمخاطر المحدقة التي تواجههم ، والمحاسبة بأدواتها يجب أن تلعب دوراً ريادياً ومهماً في مساعدة كافة الاطراف في هذه الازمة ، وتبعاً لذلك هناك حاجة ماسة لتوفير الشفافية بالنسبة للمخاطر التي تواجهها المؤسسات وخاصة المالية منها، والاجراءات المتخذة بشأن تذليلها

وحلها، ومحاولة توفير معلومات مفيدة وذات معنى للمستثمرين والمستفيدين بشكل عام وكذلك لوضعي الانظمة والتعليمات.

3. أن قواعد المحاسبة المالية توجد العديد من الخيارات، التي تنقل من قابلية المقارنة وتضيف تعقيدات لا داعي لها، وتبعاً لذلك هناك حاجة ماسة وملحة الى معالجة الادوات المالية للحد من التعقيد وتعزيز أمكانية المقارنة وأهميتها وكذلك توفير أساس لتلاقي مختلف أقطار العالم. لقد أكدت الأزمة المالية الراهنة على أن وضع مجموعة معايير عالمية أمر مهم للغاية وقد أكدت أيضاً على الدور الفعال لمعايير المحاسبة الدولية أكثر من أي وقت مضى، وهناك حاجة ماسة وملحة لتطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية في جميع أنحاء العالم .

أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يواصل التعامل مع مجلس معايير المحاسبة المالية، حيث تم في آذار عام 2009 عقد اجتماعاً مشتركاً في لندن بموجبه شدد مجلس معايير المحاسبة الدولية تمسكه بالالتزامات الواردة بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما ، حيث من المؤمل بعد الانتهاء من العمل المشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية سوف يؤدي الى تقارب كبير مع معايير المحاسبة في الولايات المتحدة وبهذا سوف يقلل من تكلفة الانتقال بين الاسلوبين، لكن أيضاً هناك تساؤلاً لايزال مطروحاً، وهو هل أن هذا الاجراء سيكون كافياً لقبول الولايات المتحدة بمعايير المحاسبة الدولية السارية المفعول؟

الاعتقاد السائد هو أنه من مصلحة الولايات المتحدة اعتماد معايير الاقرار المالي الدولية في السنوات الخمسة المقبلة، لأن كل من البرازيل وكندا والصين والهند واليابان وكوريا قد اعتمدت المعايير أعلاه بالإضافة الى دول الاتحاد الاوربي التي هي حالياً تطبق هذه المعايير، لذا فإن كلفة عدم التزام الولايات المتحدة بتطبيق هذه المعايير ستكون باهضة الثمن عليها. ففي حالة عدم اعتمادها للمعايير الدولية ، ستعتبر حالة شاذة قياساً بالمجتمع الدولي ، وأن هذه الدول والاقطار العديدة التي اعتمدت المعايير الدولية سوف لن تقبل موقف الرفض المستمر الذي تبنته وتعتمده الولايات المتحدة والى أجل غير مسمى.

• الأزمه المالية ومعيار القيمة العادلة

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة. وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة 60 عضوا من أعضاء الكونجرس أُل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة. وذلك بحجة أن تطبيق أُل (FAS, 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهييار بنك Lemans Brothers. وركزت الدعوات التي طالبت بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على جوانب القصور التالية (Mohr,2008, Benston,2008, SFAS157)

1. ان تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لاتعتمد على الاسعار السوقية غالبا ما تكون ذات تكلفة عالية.

2. ان القيمة العادلة للمخزون والاصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تؤدي الى مشاكل بخصوص الاعتراف بها.

3. ان القيمة العادلة لبعض العناصر من الصعب تحديدها وتتبع التغيرات فيها ،وإمكانية التحقق منها

4. ان تطبيق القيمة العادلة في ظل ظروف الأزمة يؤدي الى قيام الوحدات الاقتصادية باظهار الاصول حسب قيمتها السوقية المنخفضة مما يزيد من شكوك المستثمرين ويعرض تلك الوحدات للانهييار .

لكن فريقا معارضا وبدعم من (SEC وFASB، وIASB) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وان تعليق تطبيقها يمكن ان يضر الابلاغ المالي،وقدموا بعض الراء التي تؤيد ذلك (أبو دهيم،2009, FASB, South Florida Business 2008, IASB2008) : ان ما لحق بالمؤسسات من فشل نتيجة للخسائر المتصلة بالديون الرديئة الناتجة عن الاقراض

الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية

غير الصحيح وجودة اصول تلك المؤسسات وثقة المستثمرين والدائنين، وان دور المحاسبة اقتصر على عكس حقيقة تلك الممارسات، وان عدم تطبيق القيمة العادلة لن يمنع حدوث الأزمة ولكن يمكن ان يساهم تأجيل الإفصاح عنها.

ان مستخدمي القوائم المالية يؤيدون مفاهيم القيمة العادلة لما توفره من معلومات ذات مصداقية وشفافية عالية، وهو ما يمكنهم من اتخاذ قرارات صحيحة وينعكس في النهاية على التخصيص الجيد لاستثماراتهم، وان الحاجة لمعلومات القيمة العادلة تكون أكثر إلحاحا في ظل ظروف الأزمة المالية.

أكدت رسالة (Centre for Audit Quality) والمرسلة إلى الكونغرس بتاريخ 2008/9/30 بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

أكد (Council of Institutional Investors) والذي يدير أعضائه أصولا بقيمة 3 تريليون دولار أن تعليق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقبل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.

قيام CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي 97 ألف خبير استثمار) بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي تضمن سؤالين، الأول: هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRSs؟ والثاني: هل تعتقد بأن الوقف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام البنكي الأوروبي؟ وجاءت النتيجة كما يلي: الإجابة على السؤال الأول بنعم (21%) وبلا (79%) والإجابة على السؤال الثاني بزيادة الثقة (15%) وبنقصان الثقة (85%).

وضح رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، وان معايير القيمة العادلة لعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، لكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

وبناء على ذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market. (نور وآخرون، 2009، ص15-18) بهذا يتضح للباحثين ان معايير المحاسبه الدوليه وخصوصا معيار القيمة العادلة كان بمنأى من نشوء هذه الأزمة، فالسبب هو سوء تفسير القائمين على تطبيق هذه المعايير واستغلالها بصوره خاطئه لتحقيق مصالح وغايات خاصه بهم .

الازمه الماليه من الناحيه التدقيقيه

• عدم الإخذ بمفردات قانون سبرانيز اوكسلي

لقد اعتقد الرجال الذين اجتمعوا في الثلاثين من يونيو العام 2002 في القاعة الغربية " west room " من قاعات البيت الابيض، بانهم قد انجزوا امرا عظيم الشأن ز وكان رئيس الولايات المتحدة الامريكية جورج بوش قد جمع من حوله السياسين من ذوي النفوذ في واشنطن حين اراد التوقيع على القانون المسمى " public company accounting reform and investor protection act of 2002 " (اي القانون لعام 2002 لاصلاح النظام المحاسبي في الشركات المساهمه حفاظا على مصلحة المستثمرين) . فقد كان قد دعا الى حضور ساعة التوقيع على هذا القانون، كلا من المدعي العام جون اشكروفت " john Ashcroft " ورئيس هيئة الرقابة على الرقابة هارفي بيت " Harvey pitt " والسناتور السابق توماس داشلي " Thomas Daschle " . ووقف في مكان منزو بعض الشئ عضو الكونغرس اللذان صاغا هذا القانون الذي سيعرف باسميهما فيما بعد اعنى السيناتور الديمقراطي باول ساربانيس " paul S.sarbanes " وعضو المجلس النيابي مايكل اوكسلي " Michael G.Oxley " . (شيفر ، 2010 ، ص209 - 212)

وكان قد مضى اسبوعان فقط على اعتراف MCI world ، ثانية كبرى شركات الاتصالات الهاتفية في البلاد، بما ارتكبت من عمليات النصب والخداع : فالشركة زوقت ميزانيتها بالعديد من مليارات الدولارات الامريكية وهكذا . وبعد انهيار انرون ، شهدت الولايات المتحدة الان ، اي خلال بضع اشهر فقط، ثانية كبرى الفضائح التي تورطت بها شركات البلاد . وكان المراد من القانون، الذي كان بوش يزمع التوقيع عليه في اليوم المذكور، ان القانون المذكور Sarbanes – Oxley Act سوف يكون وسيلة لردع اعمال

النصب والاحتيال، واعلن بوش في حينه " ان زمن المعايير الواهيه وعمليات النصب والاحتيال قد مضى وانقضى، وما عاد بمستطاع واحد من مجالس المديرين في الشركات العملاقة التحرك خارج القانون او بمنأى عنه " .

وكانت القواعد التي اقرها القانون صارمة فعلا، فرؤساء الشركات العملاقة صاروا يتحملون، بنحو شخصي المسؤولية عن سلامة الحسابات الختامية ؛ اي ما عاد بمستطاعهم تحميل الموظفين او المدققين القانونيين المسؤولية عن سلامة الحسابات الختامية . واذا صادف ان تجرأ واحد من رؤساء الشركات وقام فعلا بعملية نصب او تزوير، فان عليه ان يعد العدة لتلقي عقوبات اكثر من قبل صرامة. اصف الى هذا ان الشركات صارت مجبرة على تحسين اساليب الرقابة الداخلية وعلى تغيير المدققين القانونيين بنحو منظم .

وعلى صعيد اخر ما عاد جائزا للمدققين القانونيين العمل كمستشارين في الشركات التي يدققون حساباتها - اي ما عاد جائزا لهم ان يمارسوا ما كانوا قد مارسوه في شركة انرون. علاوة على هذا، تعين زيادة الاموال المخصصة للجنة الامريكية المكلفة بالرقابة على البورصات، اي لجنة الاوراق المالية والصرف الاجنبي " Securities and Exchange Commission , SEC " . وادارت امريكا بهذا القانون ان تعرض للعالم ما لديها من قوة و ارادة، فالسياسيون في واشنطن عقدوا العزم على اتخاذ موقف صارم حيال الجرائم التي يرتكبها البعض من رجال الاعمال. عقدوا العزم على تطهير الاقتصاد من تلك الشركات ومن ذلك البعض من رجال الاعمال، الذين يسيئون للمعاني النبيلة التي تتطوي عليها الراسمالية. وفي هذا كله يكمن الشأن الجليل الذي يجسده هذا القانون والذي دأبت امريكا على الوفاء به دائما وابدأ حين يكون المطلوب منها المحافظة على القيم والمعايير الامريكية. وقبل التوقيع على القانون بثلاثة اسابيع ، كان بوش قد ابى الموافقة على القانون. فالرئيس كان حتى ذلك الحين قد حذى حذو رجال الاعمال الذين كانوا يحذرون مغبة تكبير الاقتصاد بقيد صارم . كما ركن الرئيس الى ايدولوجيته المحافظة، هذه الايدولوجية التي كانت تقول ان على الدولة ان تمتنع عن التدخل في الشأن الاقتصادي وربما ادت، ايضا، علاقات بوش المتينة بشركات انرون دورا في رهبته من التوقيع على قانون يعادي شركة انرون . ولكن وبعدها انهارت شركة " MCI Worldcom "، انهار

ايضا عناد بوش وموقفه المعادي للقانون: فالآن اصبحت مصداقية مجمل الاقتصاد الامريكي في خطر. وهكذا، راح اعضاء الكونغرس يناقشون القانون ويصادقون عليه باقصى سرعة. وفجأة راح بوش يؤكد ان هذا القانون " اعمق الاصلاحات التي طرأت على سلوكيات الشركات الامريكية منذ عهد فرانكلين روزفلد " Franklin Delano Roosevelt .

يتضح هنا للباحثين ان هذا القانون لو اخذت مفرداته بشكل جدي من قبل مدققي ومدراء الشركات لم يظهر وفي ادنى شك اي بوادر لوجود اي ازمه ماليه، حيث تضمن هذا القانون مفردات عديده تكون رادعه لكل شخص يحاول التلاعب بحسابات وارقام الشركات. فأدأ المسأله هنا ليست ضعف في المعايير او في القوانين ولكن هناك ضعف اخلاقي يتجسد في كل من شخصية المدققين وشخصية المدراء التنفيذيين للشركات .

• معيار التدقيق الامريكي رقم 99

في كانون الاول من عام 2002 اصدرت هيئة معايير التدقيق (ASB) معيار التدقيق رقم 99 لمعالجة موضوع الغش والتلاعبات، حيث ان اصدار مثل هذا المعيار سوف يؤدي الى توفير الارشاد وتوجيه مدقق الحسابات الخارجي في معرفة مسؤوليته في التحقق والكشف عن التلاعبات والغش في قوائم ودفاتر الشركات موضوع التدقيق . ويتضمن هذا المعيار النقاط الرئيسية التالية :

- وصف التلاعب والغش ومميزاته و علاقته بالقوائم المالية المدققه
- مدى ضرورة قيام المدقق في ممارسة الشك المهني عند تدقيق اي نوع من انواع الشركات موضوع التدقيق
- بيان الية واسلوب الاتصال بين المدقق وادارة الشركة موضوع التدقيق .
- الحصول على المعلومات الضرورية واللازمة للتعرف على الابلاغ غير الصحيح بقصد التلاعب والغش في القوائم المالية .
- اهمية وضرورة التواصل بين فريق التدقيق حول اخطار الابلاغ غير الصحيح في القوائم المالية بقصد التلاعب والغش .
- تقييم جذري لتلك الاخطاء واخذها بنظر الاعتبار عند تفحص وتقييم انظمة الرقابة الداخلية للشركة .

• بيان الاجراءات الضرورية التي يجب على المدقق القيام بها في حالة اكتشاف تلك الاخطاء .

• وصف دقيق للدلائل والقرائن والتي تساعد من تدعيم حكم المدقق بشأن تلك التلاعبات والاطء .

ويجب ان نبين هنا ان هيئة معايير التدقيق كانت قد اصدرت بنفس الاسم (اعتبارات التلاعب والغش عند تدقيق القوائم المالية رقم 82 : Sasno) ولكن بسبب انهيار كبرى الشركات الأمريكية في ذلك الوقت (كإنرون والوورد كوم) فلقد رأَت الهيئة إصدار معيار جديد يحل محل المعيار القديم، حيث إن المعيار الجديد (99) لا يحمل المدقق مسؤولية اكتشاف التلاعب والغش وانما يوجه المدقق في حالة اكتشاف او الشك في وجود التلاعب كيفية التصرف والإبلاغ والتقرير عنه . (السعدي ، 2009 ، ص 12) .

ومن هذا يتضح ايضا للباحثين ان هذا المعيار لو كان اخذ بمحمل الجد من قبل المهنيين لما ظهرت بوادر الازمة المالية وفي هذا ايضا دليل على ضعف اخلاقيات مدققي الحسابات في الالتزام بمعايير واطلاقيات المهنة .

• عدم الاخذ بنظر الاعتبار معايير التدقيق الدولية

فبالرجوع الى اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة لعام 2008 نجد ان معيار التدقيق الدولي (240) المعاد صياغته والذي يبين مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية والذي اصبح ساري المفعول في 15\12\2009 بين ما يلي : (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2008 ، ص33-54)

أ- مسؤولية منع الاحتيال والكشف عنه

إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الاحتيال تقع على الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها . ومن المهم أن تشدد الإدارة، والتي تشرف على أولئك المكلفين بالرقابة، بشكل قوي على منع الاحتيال مما قد يقلل من فرص وقوع الاحتيال وردعه بحيث يمكن إقناع الأفراد بعدم ارتكاب الاحتيال بسبب احتمالية الكشف عنه وفرض العقاب . وذلك ينطوي على التزام بخلق ثقافة من الأمانة والسلوك الأخلاقي التي يمكن تعزيزها بإشراف نشط من قبل أولئك المكلفين بالرقابة . وأثناء ممارستهم

لمسؤولية الإشراف، ينظر المكلفون بالرقابة في احتمالية تجاوز أنظمة الرقابة أو التأثير غير المناسب على عملية إعداد التقارير المالية، مثل جهود الإدارة في إدارة الأرباح من أجل التأثير على إدراك وفهم المحللين لأداء وربحية المنشأة.

ب- مسؤوليات المدقق

يقع على عاتق المدقق الذي يقوم بعملية تدقيق معينة وفقا لمعايير التدقيق الدولية مسؤولية الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ. وبسبب القيود المتأصلة في التدقيق هنالك مخاطرة لا يمكن تجنبها من حيث أن بعض الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية لن يتم اكتشافها رغم أنه يتم التخطيط للتدقيق وتنفيذه بالشكل الصحيح وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

ج- إن مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الاحتيال هي أكبر من مخاطرة عدم الكشف عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن الخطأ لأن الاحتيال قد ينطوي على خطط متقدمة ومنظمة بشكل دقيق مصممة لإخفائه مثل التزوير، أو الإخفاق المتعمد في تسجيل المعاملات، أو البيانات الخاطئة المقصودة التي يتم تقديمها الى المدقق، وتكون هذه المحاولات عند الإخفاء أكثر صعوبة من حيث اكتشافها عندما تصاحبها عملية تواطؤ. ويمكن أن يؤدي التواطؤ الى أن يعتقد المدقق بأن دليل التدقيق مقنع في حين أنه في الحقيقة غير صحيح. إن قدرة المدقق على كشف الاحتيال يعتمد على عوامل معينة مثل براءة مرتكب الاحتيال ومدى تكرار ونطاق التلاعب، ودرجة التواطؤ المعنية، والحجم انسيبي للمبالغ المختلفة المتلاعب بها، والمناصب العليا التي يشغلها أولئك الأفراد المتورطون. وفي حين أن المدقق قد يكون قادرا على تحديد الفرص المحتملة لارتكاب الاحتيال، إلا أنه يصعب عليه تحديد ما إذا كانت البيانات الخاطئة في مجالات الحكم مثل التقدير المحاسبي تسبب بها الاحتيال أم الخطأ.

د - علاوة على ذلك، فإن مخاطرة عدم كشف المدقق على بيان خاطئ جوهري ناتج عن احتيال الإدارة هي أكبر من مخاطرة عدم كشف المدقق عن بيان خاطئ جوهري ناتج عن احتيال الموظف لأن الإدارة عادة ما تكون في موضع يمكنها فيه التلاعب بشكل مباشر أو غير مباشر بالسجلات المحاسبية أو عرض معلومات مالية احتيالية أو تجاوز إجراءات الرقابة المصممة لمنع عمليات الاحتيال المشابهة من قبل موظفين آخرين.

هـ - عند الحصول على تأكيد معقول، يكون المدقق مسؤولاً عن الحفاظ على سلوك تشكك مهني أثناء عملية التدقيق، آخذاً بعين الاعتبار احتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة ومدركاً حقيقة أن إجراءات التدقيق الفعالة لاكتشاف الخطأ قد لا تكون فعالة في سياق الكشف عن الاحتيال. إن المتطلبات الواردة في هذا المعيار يقصد منها مساعدة المدقق في تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال وفي تصميم إجراءات للكشف عن هذه البيانات الخاطئة.

و- قد يحدد المدقق مخاطرة أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال تؤثر على عدد من الحسابات والتأكدات، بما في ذلك تقييم الأصول والتقديرية المتعلقة بمعاملات محددة (مثل عمليات الاستملاك أو إعادة الهيكلة أو التصرف بقطاع أعمال معين) والالتزامات الهامة الأخرى المستحقة (مثل التقاعد والتزامات ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى أو التزامات الإصلاح البيئي). ومن الممكن أن ترتبط المخاطرة كذلك بتغيرات هامة في الافتراضات المتعلقة بالتقديرات المتكررة. إن المعلومات التي يتم جمعها من خلال الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها قد تساعد المدقق في تقييم معقولة تقديرات الإدارة هذه والأحكام والافتراضات التي بنيت عليها. كما أن إجراء مراجعة بأثر رجعي للأحكام والافتراضات المماثلة للإدارة المطبقة بالفترات السابقة قد توفر فهماً متعمقاً لمعقولة الأحكام والافتراضات التي تدعم تقديرات الإدارة. وإيضاً بالرجوع إلى معيار التدقيق الدولي رقم 315 المعاد صياغته والذي يبين أهمية فهم المدقق للمنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والذي سيصبح نافذ المفعول في 2009\12\15 أيضاً والذي يبين ما يلي: (الاتحاد الدولي لمحاسبين 2008، ص 121-122)

أ- يجب أن يحدد ويقيم المدقق مخاطر الأخطاء الجوهرية فيما يلي :-

1- عند مستوى البيانات المالية

2- عند مستوى الإثبات لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات؛(وذلك لتوفير

أساس لتصميم وأداء المزيد من إجراءات التدقيق) .

ب- لهذا الغرض، يجب أن يقوم المدقق بما يلي :-

- 1- تحديد المخاطر من خلال عملية الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها بما في ذلك عناصر الرقابة الخاصة بتلك التي تتعلق بالمخاطر ومن خلال اعتبار فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات في البيانات المالية
 - 2- تقييم المخاطر المحددة وفيما إذا كانت تتعلق بشكل أكثر انتشارا بالبيانات المالية ككل، ومن المحتمل أن تؤثر على كثير من الإثباتات
 - 3- ربط المخاطر المحددة مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات، آخذا بعين الاعتبار عناصر الرقابة ذات العلاقة التي ينوي المدقق اختبارها
 - 4- اعتبار احتمالية الأخطاء بما في ذلك إمكانية حدوث أخطاء متعددة وفيما إذا كان الخطأ المحتمل من الحجم الذي قد ينتج عنه خطأ جوهري .
- ج- المخاطر التي تتطلب اعتبارات تدقيق خاص
- كجزء من تقييم المخاطر فإن على المدقق أن يحدد أي من المخاطر التي تم تحديدها هي حسب حكم المدقق مخاطر هامة . وعند ممارسة هذا الحكم يستثني المدقق أثار عناصر الرقابة التي تم تحديدها والمتعلقة بالمخاطرة .
- د- وعند ممارسة الحكم حول أي المخاطر تعتبر مخاطر هامة ،على المدقق اعتبار ما يلي
- على الأقل
- 1- فيما إذا كانت المخاطرة مخاطرة احتيالي .
 - 2- فيما إذا كانت المخاطرة تتعلق بتطورات اقتصادية أو محاسبية هامة تمت مؤخرا أو تطورات أخرى، ولذلك تتطلب اهتماما خاصا.
 - 3- مدى تعقيد المعاملات .
 - 4- فيما إذا كانت المخاطرة تشمل معاملات هامة مع الأطراف ذات العلاقة ؛
 - 5- درجة الحكم الذاتي في قياس المعلومات المالية المتعلقة بالمخاطرة ، خاصة تلك المتعلقة بنطاق واسع من عدم اليقين في القياس .
 - 6- فيما إذا ماذا كانت المخاطرة تشمل معاملات هامة هي خارج سير العمل العادي للمنشأة ، أو التي تبدو بخلاف ذلك غير عادية .
- هـ - عندما يقرر المدقق وجود مخاطرة هامة، عليه أن يحصل على فهم لعناصر رقابة المنشأة بما في ذلك أنشطة الرقابة المتعلقة بتلك المخاطرة. وايضا بالرجوع الى معيار

الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية

التدقيق الدولي 540 المعدل والمعاد صياغته والمتعلق (بتدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة) والذي سيصبح ساري المفعول في 2009\12\15 (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2008، ص 196-197) والذي بين ما يلي أ - فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى مخاطر هامة، يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة حول ما إذا كان :-

1- قرار الإدارة بالاعتراف أو عدم الاعتراف بالتقديرات المحاسبية في البيانات المالية .
2- أساس القياس المختار للتقديرات المحاسبية، وفقا لمتطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به .

ب- . يتعين على المدقق تقييم ما إذا، بالاستناد إلى أدلة التدقيق , كانت التقديرات المحاسبية في البيانات المالية أما معقولة في سياق إطار عمل التقارير المالية المعمول به أو تم التعبير عنها بشكل خاطئ.

ج- يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية و مناسبة حول ما إذا كانت الافصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية وفقا لمتطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به .

د- . فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى مخاطر هامة , يتعين على المدقق تقييم مدى ملائمة الإفصاح شكوك التقدير في البيانات المالية في سياق إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به .

هـ - يتعين على المدقق مراجعة الأحكام و القرارات الصادرة من قبل الإدارة لدى إعداد التقديرات المحاسبية من أجل تحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة . ولا تشكل المؤشرات على وجود تحيز محتمل من قبل الإدارة بحد ذاتها أخطاء لاغراض التواصل إلى استنتاجات حول معقولية التقديرات المحاسبية المختلفة .

و- تتطوي بعض التقديرات المحاسبية على شكوك متدنية نسبيا وقد تؤدي الى مخاطر اقل للأخطاء الجوهرية مثل :-

- التقديرات المحاسبية الناشئة في المنشآت التي تشترك في أنشطة عمل معقدة .
- التقديرات المحاسبية التي يتم إعدادها و تحديثها عادة لأنها ترتبط بمعاملات روتينية .

- التقديرات المحاسبية المشتقة من بيانات متوفرة بسهولة، مثل البيانات المتعلقة بأسعار الفائدة الصادرة أو أسعار صرف الأوراق المالية المبادلة . وقد يشار إلى مثل هذه البيانات " الجديرة بالملاحظة" في سياق تقدير محاسبي للقيمة العادلة .
- التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة حيث أن طريقة القياس المحددة بموجب إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به بسيطة و سهلة التطبيق على الأصل أو الالتزام الذي يقتضي القياس بالقيمة العادلة .
- التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة حيث أن النموذج المستخدم لقياس التقدير المحاسبي معروف أو مقبول عمومياً، شريطة أن تكون الافتراضات أو المدخلات الخاصة بالنموذج جديرة بالملاحظة .
- ز- فيما يتعلق ببعض التقديرات المحاسبية، قد تكون هناك شكوك مرتفعة نسبياً , خاصة عندما تكون قائمة على افتراضات هامة، ومثال ذلك ما يلي :-
 - التقدير المحاسبي المتعلق بنتيجة المقاضاة .
 - التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة غير المتداولة بين العامة .
 - التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة يستخدم بشأنها نموذج متخصص متطور على مستوى المنشأة أو هناك افتراضات و مدخلات بشأنها لا يمكن ملاحظتها في السوق.
- ر- تختلف درجة شكوك التقدير بالاستناد إلى طبيعة التقدير المحاسبي والحد الذي توجد عنده طريقة أو نموذج مقبول عموماً مستخدم لإعداد التقدير المحاسبي و الحد الذي توجد عنده طريقة أو نموذج مقبول عمومياً مستخدم لإعداد التقدير المحاسبي، و الطابع الذاتي للافتراضات المستخدمة في إعداد التقدير المحاسبي . و في بعض الحالات قد تكون شكوك التقدير المرتبطة بالتقدير المحاسبي كثيرة جداً بحيث لا يتم تحقيق معايير الاعتراف في إطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به و لا يمكن إعداد التقدير المحاسبي .
- ك- لا تتطوي كافة بنود البيانات المالية التي تقتضي القياس بالقيمة العادلة على شكوك في التقدير . فعلى سبيل المثال، قد تكون هذه حال بعض بنود البيانات المالية حيث توجد سوق نشطة و مفتوحة توفر معلومات سهلة المنال و موثوقة حول الأسعار التي تحدث عندها التبادلات الفعلية، حيث يعتبر وجود عروض أسعار منشورة هو أفضل دليل تدقيق للقيمة العادلة . و مع ذلك، قد توجد شكوك في التقدير حتى و إن كانت طريقة التقييم و البيانات

واضحة تماما . فعلى سبيل المثال، قد يتطلب تقييم الأوراق المالية المعروضة في سوق نشطة و مفتوحة بسعر السوق المدرجة في البورصة التعديل في حال كانت الحصص هامة فيما يتعلق بالسوق أو خاضعة لقيود بشأن قابلية تداولها . و بالإضافة إلى ذلك ، قد تؤثر الظروف الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت ، مثل عدم توفر السيولة في سوق معينة، على شكوك التقدير . من هذا يتضح للباحثين ان المعايير المحاسبية والتدقيقية والقوانين المرتبط بها كانت كفيلا بمنع حدوث الازمة المالية العالمية وهذا ما يثبت للباحثين ان هذه الازمة لم تنشأ بسبب ضعف معايير المحاسبية والتدقيق والقوانين المرتبطة فيها، وهذا ينفى صحة الفرضية الاولى .

تجارب من الواقع على تجاهل مدققي الحسابات لمعايير التدقيق والمحاسبة(ضعف اخلاقيات مدققي الحسابات)

انه من المستغرب ان الكثير من الشركات العالمية للتدقيق كانت ترفع دوما شعارات مهنيه لان يكون هناك مصداقيه ونزاهه في اداء العمل التدقيقي ولكن نجد ان بعض من الشركات العالمية التي لها باع طويل في تدقيق الحسابات تعود الى اعطائنا صورته قاتمته لهذه المهنة حتى بعد وجود قانون اوكسلي ونعني هنا (شركة ارنست يونج) حيث قامت هذه الشركه وفي حادثين منفصلين احدهما عالمي والاخر اقليمي على مستوى البلدان العربيه، فالحادث العالمي هو ما بينه تقرير خاص باسباب انهيار بنك(ليمان برذر) حيث بين التقرير الذي اعده (انطوان فالكوس) المعين من قبل القضاء الامريكي للتدقيق في حسابات البنك المذكور بانه قدم في الواقع تقريرا يحتوي على 2200 صفحة تحتوي على انتقادات لشركة ارنست اند يونج التي كانت تقوم بتدقيق حسابات بنك ليمان حيث اشار الى ضرورة قيام شركة ارنست ببيان المخاطر التي كانت تواجه ادارة هذا المصرف والتي لم تقم شركة ارنست يونج ببيانه مما ادى الى انهيار ذلك البنك حيث كان عليها بيان مخاطر القروض والتسهيلات الماليه التي قدمها البنك للمستثمرين ,ولكن هذا لم يحدث(شحات , 2010 ,ص1) .بالاضافه الى استخدام شركة ارنست اند يونج خدعا محاسبية تمحورت في شطب 50 مليار دولار اصول متعثره للبنك من ميزانيته مما جعل البنك يبدو في حاله ممتازه .وايضا

بين التقرير بشكل غير مباشر الى جعل اي دعوه قانونيه او شكوى تكون وفقا لقانون سبرانيز اوكسلي .

اما الحادث الخاص بالمستوى الاقليمي وهو ماقرته سلطة مركز دبي المالي العالمي حيث امرت شركة داماس المدرجه في نازدك دبي بوقف التعامل مع شركة ارنست اند يونج واحالة مهام التدقيق الخارجي الى شركة اخرى مكتفية فقط ببيان ان البيانات الماليه بشركة داماس كانت تتضمن اخطاء وعيوب محاسبيه.

واخيرا نجد ماحدث حديثا في عام (2010) عندما وجهت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية تهمة الاحتيال لمجموعة "جولدمان ساكس" الاستثمارية التي تملك مصرف "جولدمان ساكس" وقالت إنها ستقاضى المصرف لأنه قام بتسويق قروض عالية المخاطر كان فشلها مؤكداً وكان البنك قام ببيع مشتقات ديون الرهن العقاري الرديئة للمستثمرين ولن يفصح للسلطات عن معلومات مهمة تتعلق بعمليات بيع هذه القروض.

هذا الاتهام نزل كالصاعقة علي جولدن ساكس وهبط بأسهمها بنسبة 12.8% أي ما يعادل خسارة 12 مليار دولار في القيمة السوقية لأسهم المجموعة مما هوي في نفس اليوم بجميع أسهم البنوك والبورصات الأمريكية. اذن هذا ما يثبت للباحثين صحه الفرضيه الثانيه بان اسباب الازمه هو سبب اخلاقي يتجسد في شخصيه القائمين على هذه المهنة والمدراء التنفيذيين المرتبطين بتلك الشركات .

الاستنتاجات :

في ما يلي اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين :

1. لم يكن الانهيار الاقتصادي العالمي و حدوث الازمة المالية العالمية بسبب ضعف في معايير المحاسبة والتدقيق او القوانين الخاصة المرتبطة بها، ولكن حدثت بسبب ضعف اخلاقيات وتمادي مدراء الشركات التنفيذيين في استغلال تلك المعايير في تحقيق مصالح شخصية مرتبطة بشركاتهم .
2. ضعف اخلاقيات مدققي الحسابات لتمسكهم بمعايير التدقيق والمحاسبة وعدم ممارستهم لموضوع الشك المهني عند تدقيق الحسابات الخاصة بالشركة لموضوع التدقيق .

الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية

3. هناك العديد من الجهات التي تقوم باصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ولكن المشكلة تكمن في مرونة هذه المعايير وعدم الزاميتها مما جعل للمدققين يوظفون هذه المرونة في خدمة الشركات التي تستعين بخدماتهم .
4. هناك مشكله في تفسير واستخدام معايير المحاسبة كمعيار (القيمة العادلة) حيث تم توظيفه من بعض الشركات في تحقيق مزايا خاصة في شركتهم .
5. عدم التطبيق والاختذ بنظر الاعتبار كل ما جاء من مفردات قانون سبرانيز اوكسلي وكذلك معيار رقم 99 الامريكي مما اثر على كفاءة واداء مدققي الحسابات الخارجيين .
6. ان ايقاف العمل بمعيار القيمة العادلة ليس بمصلحة اسواق راس المال , وانها ستعيد بالابلاغ المالي الى الوراء حيث ان الشفافية اقل والقدرة على المقارنة اضعف , وهذا لن يساعد على استقرار السوق .

التوصيات :

1. ضرورة توحيد معايير المحاسبة الدولية مع ضرورة تواجد هيئات محاسبية خاصة لكل دولة على حدى تعمل على التوفيق الجاد بين المعايير التي تصدر عالميا .
2. ضرورة التوجه الجاد في اعادة النظر في بعض المعايير المحاسبية الحالية (معيار القيمة العادلة) ووضع ضوابط له بدلا من تركه نقطة تشكل سببا رئيسيا في التلاعب بالتقارير المالية وتقديراتها النهائية .
3. ضرورة وضع ضوابط اخلاقية لعمل المدققين الخارجيين مع التشديد على الميثاق الاخلاقي المهني تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخارجيين .
4. الاستمرار بتطبيق المعايير المحاسبية مع ايجاد صبغة عالمية لها على ان لا تعتمد على المعايير المحاسبية الامريكية , مع الاستمرار باستخدام معيار القيمة العادلة وبشكل مكثف اكثر من السابق وبغض النظر عن اي ازمات وخصوصا ان لها دور لا يستهان به في اضافة الشفافية على معلومات القوائم المالية , وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية .

5. ضرورة محاسبة المقصرين الذين تسببوا في نشوء الازمات المالية , وتخضاعهم لاجراءات قانونية صارمة , لمنع حدوث تصرفات مستقبلية مماثلة (كالمدراء التنفيذيين ومدققي الحسابات) .

المصادر والمراجع :

الكتب والصحف اليومية :

الاتحاد الدولي للمحاسبين , 2008, اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة , - ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الاردن-عمان .
دهيم، أيمن عمران 2008 " خطة الإنقاذ المالي الأمريكية وجهة نظر محاسبية" جريدة الراي الأردنية.
شيفر , اورليش, 2010 , انهيار الراسمالية , اسباب اخفاق السوق اقتصاد السوق المحررة من القيود , سلسلة عالم المعرفة , العدد 371 يناير , الكويت.

مواقع الانترنت :

بيداويد , جورج , 2009 , معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية , www.ao-academy.org
تويني , الناجي , 2004,الازمات المالية , مجلة جسر التنمية , العدد29,الكويت,www.arab-api.org
جميلة , الجوزي , 2009,اسباب الازمة المالية وجذورها , الجزائر , oumlina.eldjouzi@gmail.com
شحات جمال , 2010,هل تسير ارنست اند يونج بخطى ارثر اندرسن .www.jps.com
شحاته , عبد الله , 2008 , الازمة المالية : المفهوم والاسباب , www.pidegypt.com
الملكي,فهد بن عبد الرحمان , 2007"مفهوم إدارة الأزمات", www.AL-JAZIRA.COM

البحوث والمؤتمرات :

السعدي ابراهيم خليل, 2009, اثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق, المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادراية والمالية,جامعة الاسراء مؤتمر الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول , عمان - الأردن .
السيد علي, عبد المنعم, 2009, الازمة المالية العالمية 2007 - 2008, طبيعتها, اسبابها, تداعيتها, اثارها, علاجاتها, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية السنة السابعة, بغداد - العراق .

الازمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية

سلوم حسن و نوري بتول، 2009، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الازمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، 10 - 11 نوفمبر، الزرقاء - الاردن.

العمرى، غسان 2008. " التمكين كمدخل لتحسين إدارة الأزمات في العنف الطلابي في الجامعات، لملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة/الجزائر نور ، عبد الناصر و مطر ، محمد و القشي ، ظاهر ، 2009 ، العلاقات المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والازمة المالية العالمية ، جامعة الاسراء ، المؤتمر العلمي الثالث ، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول ، التحديات والافاق المستقبلية ، كلية العلوم الادارية والمالية ، 28-29 نيسان ، عمان - الاردن .

المصادر الاجنبية :

Books

D.BARTLETT, 2008, "FALLOUT OF THE GLOBAL FINANCIAL CRISIS ", RSM INTERNATIONAL, THE WORLD WIDE AUDIT , TAX AND CONSULTING NET WORK –APRIL .

Research

Benston, G, 2008, " The Shortcomings of Fair-Value Accounting Described in SFAS 157 " Journal of Accounting and Public Policy, Vol.27,Iss.2 ,March- April.

mohr ,A 2008 " How Mark-to-Market Accounting is Killing the Financial Markets" Business & Finance, Sept Sarah Deans , 2007 , Discussion of ' Is fair value accounting information relevant and reliable ? Evidence from capital market research ' , accounting and business research , special issue , international accounting policy form

Stephen , Penmin , 2007 , Financial reporting quality : is fair value a plus or minus ? accounting and business research , special issue , international accounting policy form ,

Web.site

International Accounting Standards Board , 2009, "IASB and FASB Announce Further Steps in Response to Global Financial Crisis" www.IASB.org.

South Florida Business Journal , 2008, "SEC: Fair value Accounting didn't Cause Financial Crisis" www.South Florida Business.com.

Tella, Rafael, 2008 , e thics in globalization . www.harvarduniversity.com